فوق الطاولة

هني الحمدان

عندما يشكو الوزير..!!

رغم كل البرامج الرسمية والإستراتيجيات والندوات وحلقات النِقاش وخطابات بعض السادة المسؤولين التي تُعنى بالإصلاح الإداري وخاصة إصلاح أحوال القطاع العام وتطويره، إلا أن نتائج كل البرامج والأعمال والجهود المبذولة لا تزال قاصرة عن الوصول إلى الأهداف الحقيقية والكاملة للإصلاح المأمول، فها هو القطاع العام يترنح من عبء وثقل أزماته ومشكلاته، وبوقت نسمع كل يوم من كل المسؤولين في مستويات المفاصل الإدارية أحاديثهم عن نقص الكفاءات والخبرات ومن ضعف الإدارات وتراجع الإنتاجية وقلة المحاسبة وربما تجاهلها تماماً وغياب أي أسس للتقييم لكل الإدارات وحلقات الإنتاج والعمل والمسؤولين على تلك الحلقات..!

وهنا السؤال: مادام الوزير أو المسؤول المعني هو بحالة شكوى وبث ما يعاني منه قطاعه أو المرفق الذي يشرف عليه.. كيف سيكون برنامج الإصلاح.. وأي إصلاح سيتم يا ترى.. ومن سينفذه مادامت الخبرات والكفاءات «طفشت»؟

برأيي أي إصلاح وأخص إصلاح القطاع العام وتطويره بشكل أفضل لن يتم بالأدوات والنمطية السائدة وبنفس الفكر المتوارث وعقليات الإدارات السطحية الخائفة على كراسيها وقنوات استرزاقها واستفاعاتها من هنا وهناك، فالمشكلات كبيرة وعديدة، ولن يكون بمقدور جهة أو برنامج أن يحدث اختراقاً إيجابياً، مادامت الأدوات والأفكار والإدارات تسبح في فلك الشخصنة الذاتية والمنفعة الفردية وغياب أي فكر موضوعي ينم عن ولاء كامل للمؤسسة وضرورة الإقلاع بإنتاجيتها، وهنا هناك برامج إصلاحية لكي تنجح ذاك النجاح المأمول من أن «تكشر» الدولة وتتدخل من الباب الواسع وعبر اتخاذ قرارات حازمة للتصدي لكل ما يعترض بعض المظاهر المخلة بالعمليات الإدارية وتطوير القطاع العام، فالفساد مثلاً وعدم الإخلاص الكامل للعمل وتغليب المصلحة الشخصية على العامة كلها مسائل تحتاج لعرقلة من أي توجه إصلاحي حقيقي، فساد تغلغل في كل الأماكن والمفاصل بات في معظمه على شكل رشاوى تمنح بأشكال مختلفة بات يؤثر بشكل كبير في أداء القطاع العام وخطط الإصلاح، إضافة إلى انتشار رشاوى عمليات الاحتيال وسوء التدبير المالي والإدارة الرديئة للمؤسسات العامة..!

عندما يسكت صاحب القرار في محافظة من المحافظات السورية عن تجاوزات وسرقات ممن على رأس مؤسسة خدمية وما تم سرقته من تجهيزات جاءت من إحدى المنظمات الداعمة خدمة لإيصال خدمات للمواطن في ظل تعقيدات المعيشة وصعوبة الحصول على قطرة ماء نظيفة، يلجأ بعض الأشخاص إلى بيع بعض التجهيزات والمعدات، وما فعلته الإدارة الحكومية في تلك المحافظة تغيير مدير عام المؤسسة.. إنها مكافأة حقيقية ووسام شرف.. اسرق اسرق ما شئت ومصيرك الإعفاء مع بوسة شوارب... هذا نموذج عن الإصلاح يا سادة..!

بقي أن نقول: لا يمكن لعملية إصلاح أن تتم في ظل نقص الموارد والتمويل وتطبيق القانون بكل جزئياته على أي شخص بجيد أو بخطأ.. فالإصلاح الحقيقي يلزمه الشفافية والنزاهة التامة والمشاركة المجتمعية وضرب أي من حلقات المحسوبية والبيروقراطية، ولا بد من إدخال جيل متعلم وأصحاب خبرات لجسم الدولة، فإذا بقي نمط الإصلاح كما هو فسنحتاج سنوات طويلة في مرحلة ننشد الإصلاح، أما إذا تم تبني رؤى وبرامج جديدة تختلف بأساسيات عملها وتوجهها فقد تتغير النتائج نوعاً ما ونصبح على سكة الصواب.. هذا المأمول..!

تعميم من المركزي حول تخليص البضائع المستوردة لدى الأمانات الجمركية

حلاق لـ«الوطن»: التعميم سيؤدي إلى تسعير المواد بسعر الصرف الحقيقي ما يؤدي إلى انخفاضها بشكل واضح

جلنار العلي

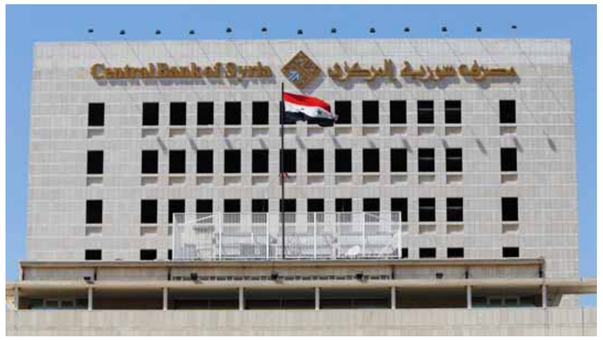

عمم مصرف سورية المركزي على جميع المصارف وشركات الصرافة المرخصة أمس تعليمات جديدة لتخليص البضائع المستوردة لدى الأمانات الجمركية وفق حالات محددة.

القرار الذي يحمل في طياته تسهيلات واضحة لاقى قبولاً من عدد من المختصين والعاملين في قطاع الأعمال، ومنهم عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق الذي اعتبر في تصريح لـ«الوطن»، أن هذا القرار يعد توجهاً للتخفيف عن المستوردين الذين لا يتم تمويلهم عن طريق المنصة ويسددون قيم بضائعهم من خارجها، من ناحية تسهيل إجراءات عملية التخليص الجمركي، لافتاً إلى أن انعكاسات هذا القرار تكمن في أن هذه المواد ستسعّر بسعر الصرف الحقيقي في الأسواق، وتخضع لشروط التنافسية في حال توافرها ووجود عدة مستوردين، ما سيؤدي إلى انخفاض أسعارها بشكل جيّد.

وفي السياق، وحول التوقعات بأن هذا القرار سيؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، أشار الحلاق إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحاصل حالياً والمبالغ به مجهول الأسباب حتى الآن وهو غير مبرر، لذا من المفترض أن يعود سعر الصرف ليكون أكثر توازناً، معتبراً أن هذا القرار يعد شبه كاف للمواد المموّلة من خارج المنصة ولا يُحتاج أي قرارات أخرى مكملة، ولكن هذا لا يمنع التوجه نحو إنعاش قطاع الأعمال عن طريق التخفيف من القيود، مع الأخذ بعين الاعتبار اتخاذ قوانين وتشريعات ميسرة وواضحة.

وفيما يلي تفاصيل تعميم المصرف المركزي:

وفقاً للقرارات والأنظمة الصادرة عن مصرف سورية المركزي فيما يتعلق بعمليات تمويل المستوردات، ولاسيما قراري لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم ١٨١٤/ل. ! بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٥، ورقم ٩٧٠/ل. ! تاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧، وتعديلاتهما. فإن عملية تخليص البضائع المستوردة لدى الأمانات الجمركية، تتم وفق إحدى الحالات التالية:

١- تقديم المستورد كتاب إلى الأمانة الجمركية صادرة عن مصرف سورية المركزي يتضمن الموافقة على التخليص: وذلك فقط عندما تكون المادة المستوردة مدرجة ضمن القوائم المرفقة بقرار مصرف سورية المركزي رقم ٩٧٠/ل. ! تاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧ (وفق ما تضمنته المادة ٢ منه).

ويتوجب على المستورد في هذه الحالة تقديم النشرة رقم (٤) من إجازة الاستيراد إما إلى المصرف المركزي مباشرة في حال كان مصدر التمويل من مصادره في الخارج، أو إلى شركة الصرافة في حال كان مصدر التمويل هو شراء القطع الأجنبي من شركة الصرافة لختمها من قبلها وإحالتها إلى مصرف سورية المركزي، وذلك ليتم طي الإجازة لدى مصرف سورية المركزي أصولاً.

٢) تقديم المستورد كتاب تسديد القيمة الصادر عن أحد المصارف العاملة في سورية:

ويجب على المستورد بعد إتمام عملية تخليص البضاعة المستوردة لكل الفواتير الواردة على إجازة الاستيراد، أن يقوم بتقديم النسخة رقم (٤) منها إلى المصرف المصدر لختمها وإحالتها إلى مصرف سورية المركزي، وذلك ليتم طي الإجازة لديه أصولاً.

ويتوجب على المستورد في هذه الحالة تقديم النشرة رقم (٤) من إجازة الاستيراد إما إلى المصرف المركزي المركزي أو المصارف الأخرى:

وذلك في الحالات التي تكون فيها المادة المستوردة غير مدرجة ضمن القوائم المرفقة بالقرار ٩٧٠/ل. ! تاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧، وغير ممولة عن طريق أحد المصارف السورية، وفي هذه الحالة تقوم الجمارك بتخليص البضاعة من دون مطالبة المستورد بأي كتاب يتضمن الموافقة على التخليص.

وقبل الحديث عن هذه القرارات القادمة ربما، لا بد من شكر رئيس غرفة صناعة حلب على مقترحاته التي تقدم بها، لأنها كانت السبب في معرفتنا بما قد يصدر قريباً من قرارات تحكم اقتصادنا، وكذلك شكر وزارة الاقتصاد لأن ردها يعتبر سابقة في عالم الحصول على التصريحات الحكومية، فهي المرة الأولى التي تجيب فيها جهة حكومية عن أسئلة موجهة لها بهذه السرعة، والأهم بهذه العلانية.

الباحث في الشأن الاقتصادي الدكتور علي محمد وفيما يتعلق بطلب إلغاء المنصة رأى أن رد الوزارة كشف آلية جديدة لحوكمة المنصة، وأفصح عن الكثير مما كان يشوب عمل المنصة سابقاً من انعدام للحوكمة السليمة ولشفافية العمل وعرقلة لبعض عمليات الاستيراد، وتأخير زمني لبعضها الآخر من دون مبررات وأسباب موجبة، وهذا اعتراف بأنه لم تكن هناك حوكمة ولا مراقبة لعمل المنصة سابقاً، ومن كان يدير المنصة كان يديرها وفق نموذج وآليات معينة خاصة به، ونتائج استمرار الآلية السابقة دون ضبط ورقابة ومن دون مراعاة لأولويات الاقتصاد والحاجيات الأساسية التي يجب انسيابها من دون عرقلة ومن دون تأخير زمني، حصدنا جميعاً ثماره ارتفاعاً في الأسعار وفقداناً لبعض المواد، إضافة إلى أنها لم تنجح في الهدف الذي حددته لنفسها الذي كان مبرر إحداثها، وهو الحفاظ على سعر الصرف.

ويتابع محمد: رغم ما سبق، إلا أن القرار الجديد ٩٧٠ حافظ على روح المنصة وآلية عملها، لكنه استبعد بعض المواد من التمويل عبر المنصة، وأفرد قائمتين للتمويل، إحداهما ذات أولوية بحيث يتم تحويل القطع الأجنبي (سعر القص) بمجرد سداد آخر دفعة بالليرة السورية لقيمة البوليصة، وللقائمة الثانية بتحديد سعر الصرف بعد ١٥ يوماً، و٢٠ يوماً فيما يخص تحويل الأموال إلى المصدر الخارجي.

وفيما يخص الرد على اقتراح إلغاء المرسومين رقم ٣ و٤، أكد محمد أن الموضوع ليس سراً ولا جديداً، فالانتقادات توجه للمرسوم رقم ٣ دائماً من جميع القطاعات في كل جلسة خاصة وعامة وعبر الإعلام، لأن البعض يرى أنه حجم العمل التجاري والصناعي قزّم العملية الإنتاجية نتيجة التخوف الدائم، وبالتالي كانت هناك دعوات لتعديله، لذلك دأب مصرف سورية المركزي خلال العام الماضي على توضيح بعض المفاهيم ليعطي بعض الطمأنينة لقطاع الأعمال وللمواطنين، أي كان هناك تمهيد للتعديلات التي قد تحدث على هذا المرسوم، علماً أن العاملين بالاستيراد والتصدير وهم اللاعبون الأساسيون في توريد واستنزاف القطع، برأيي محمد، لم يتعرضوا لضرر خلال الفترة الماضية، الوزارة يوضح التمسك بهذا القرار وعدم وجود بدء لإلغائه، متسائلاً: ما الضير في أن يتسلم المركزي جزءاً بسيطاً من القطع الأجنبي من عوائد صادرات البلد؟

وأضاف محمد: إن هذا القرار رمى بالكثير من السهام خلال الفترة الماضية، وكل البدائل التي طرحت غايتها واحدة هي احتفاظ المصدر بكل ما له علاقة بحصيلة صادراته وألا تتم إعادة النسبة المتعارف عليها حسب القرار ١٠٧١ والتي هي ٥٠ بالمئة من قيمة الفاتورة الاسترشادية وليس من قيمة الفاتورة الحقيقية إلى المركزي، مع أن خزينة المركزي هي خزينة الدولة، والحكومة بمختلف أجهزتها وبغض النظر عن مقدار الدعم الفعلي الذي تقدمه للصناعيين والمصدرين والمستوردين، فهي تقدم – ولو كان بالحد الأدنى حالياً – الكهرباء والبنى التحتية وغيرهما، وهذا كله تتكلف عليه الحكومة بالقطع الأجنبي، لذا لا مبرر للهجوم على قرار تعهد إعادة قطع التصدير، ووصفه بأنه يسيء للعملية التصديرية، لأنه قرار مرهم إلى حد ما، ومهما كان تأثيره بسيطاً في ترميم القطع المستهلك، فإن ترميم جزء أفضل من الانقطاع التام.

ونقول إن تأثيره بسيط لأننا عندما نقول إن صادرات سورية عام ٢٠٢٠ كانت نحو ٨٠٠ مليون دولار، فإن تعهد إعادة قطع التصدير في أحسن أحواله ٤٠٠ مليون دولار ستدخل للخزينة خلال العام، وهي لا تكفي ثمن مشتقات نفطية لثلاثة أشهر!

لكن يجب أن يكون هناك نقاش حول الموضوع وتعديله بحيث ينسفيد منه قطاع صناعات محدد بنسبة كبيرة تبقى معه من القطع الأجنبي مقابل إعادة نسبة ضئيلة للمركزي كأن تكون النسبة ٢٠ بالمئة للمركزي و٨٠ بالمئة لهذا القطاع، علماً أنه تم تعديل القرار وسُمح للمصدر الصناعي الاستفادة ١٠٠ بالمئة من حصيلة صادراته، لكن بالطبع لا يجوز فتح الباب للجميع، لأن البلد بأمس الحاجة للقطع ولا يمكن التنازل عن هذا الأمر.

نقطتان إضافيتان فيما يخص هذا القرار تحدث عنهما محمد: الأولى روتين استصدار الأوراق وتنظيم التعهد، وهنا يرى أنه لا بد من تبسيط هذه العمليات عبر جلسات تشاور بين المركزي والقطاع الخاص للوصول إلى حل يرضي الطرفين ويخفف من الروتين.

أما النقطة الثانية التي تزعج قطاع الأعمال ويعترض عليها دائماً، فهي خسارة المصدرين عند تصريف الـ٥٠ بالمئة من القطع إلى الليرة، وهذه إشكالية لا بد من حلها من المركزي، خاصة أنه عندما أصدر قرار تعهد إعادة قطع التصدير ١٠٧١، كان يجري الحديث بأن التسعير سيتم بإضافة ٢٠ أو ٣٠ ليرة على السعر الموازي، وهذا ما قاله حاكم المصرف المركزي شخصياً.

هذا الأمر بحاجة إلى حل بحيث لا يخسر المصدر، لأنه لا يرى سعر الصرف ٩٩٠٠ ليرة كما هو في نشرة المركزي، وإنما كما هو في السوق الموازية، ويعتبر الفارق مهما كان بسيطاً خسارة له.

بعد رد وزارة الاقتصاد على غرفة صناعة حلب.. هل هناك قرارات اقتصادية جديدة؟

محمد لـ«الوطن»: الرد اعترف بما كان يشوب عمل المنصة لكن القرار ٩٧٠ لم يغير الأمر كثيراً

تعديل مرسوم تجريم التعامل بغير الليرة لا يعني السماح بالتعامل بالقطع الأجنبي

فراس القاضي

لم يكن رد وزارة الاقتصاد على مقترحات رئيس غرفة صناعة حلب فارس شهابي مجرد رد روتيني، بل كشف عن مجموعة من القرارات الاقتصادية القادمة التي لا بد من نقاشها، خاصة أن قسماً منها يتعلق بالإنتاج والقطع الأجنبي وغيرهما من الأمور المهمة.

وقبل الحديث عن هذه القرارات القادمة ربما، لا بد من شكر رئيس غرفة صناعة حلب على مقترحاته التي تقدم بها، لأنها كانت السبب في معرفتنا بما قد يصدر قريباً من قرارات تحكم اقتصادنا، وكذلك شكر وزارة الاقتصاد لأن ردها يعتبر سابقة في عالم الحصول على التصريحات الحكومية، فهي المرة الأولى التي تجيب فيها جهة حكومية عن أسئلة موجهة لها بهذه السرعة، والأهم بهذه العلانية.

الباحث في الشأن الاقتصادي الدكتور علي محمد وفيما يتعلق بطلب إلغاء المنصة رأى أن رد الوزارة كشف آلية جديدة لحوكمة المنصة، وأفصح عن الكثير مما كان يشوب عمل المنصة سابقاً من انعدام للحوكمة السليمة ولشفافية العمل وعرقلة لبعض عمليات الاستيراد، وتأخير زمني لبعضها الآخر من دون مبررات وأسباب موجبة، وهذا اعتراف بأنه لم تكن هناك حوكمة ولا مراقبة لعمل المنصة سابقاً، ومن كان يدير المنصة كان يديرها وفق نموذج وآليات معينة خاصة به، ونتائج استمرار الآلية السابقة دون ضبط ورقابة ومن دون مراعاة لأولويات الاقتصاد والحاجيات الأساسية التي يجب انسيابها من دون عرقلة ومن دون تأخير زمني، حصدنا جميعاً ثماره ارتفاعاً في الأسعار وفقداناً لبعض المواد، إضافة إلى أنها لم تنجح في الهدف الذي حددته لنفسها الذي كان مبرر إحداثها، وهو الحفاظ على سعر الصرف.

ويتابع محمد: رغم ما سبق، إلا أن القرار الجديد ٩٧٠ حافظ على روح المنصة وآلية عملها، لكنه استبعد بعض المواد من التمويل عبر المنصة، وأفرد قائمتين للتمويل، إحداهما ذات أولوية بحيث يتم تحويل القطع الأجنبي (سعر القص) بمجرد سداد آخر دفعة بالليرة السورية لقيمة البوليصة، وللقائمة الثانية بتحديد سعر الصرف بعد ١٥ يوماً، و٢٠ يوماً فيما يخص تحويل الأموال إلى المصدر الخارجي.

وفيما يخص الرد على اقتراح إلغاء المرسومين رقم ٣ و٤، أكد محمد أن الموضوع ليس سراً ولا جديداً، فالانتقادات توجه للمرسوم رقم ٣ دائماً من جميع القطاعات في كل جلسة خاصة وعامة وعبر الإعلام، لأن البعض يرى أنه حجم العمل التجاري والصناعي قزّم العملية الإنتاجية نتيجة التخوف الدائم، وبالتالي كانت هناك دعوات لتعديله، لذلك دأب مصرف سورية المركزي خلال العام الماضي على توضيح بعض المفاهيم ليعطي بعض الطمأنينة لقطاع الأعمال وللمواطنين، أي كان هناك تمهيد للتعديلات التي قد تحدث على هذا المرسوم، علماً أن العاملين بالاستيراد والتصدير وهم اللاعبون الأساسيون في توريد واستنزاف القطع، برأيي محمد، لم يتعرضوا لضرر خلال الفترة الماضية، الوزارة يوضح التمسك بهذا القرار وعدم وجود بدء لإلغائه، متسائلاً: ما الضير في أن يتسلم المركزي جزءاً بسيطاً من القطع الأجنبي من عوائد صادرات البلد؟

وأضاف محمد: إن هذا القرار رمى بالكثير من السهام خلال الفترة الماضية، وكل البدائل التي طرحت غايتها واحدة هي احتفاظ المصدر بكل ما له علاقة بحصيلة صادراته وألا تتم إعادة النسبة المتعارف عليها حسب القرار ١٠٧١ والتي هي ٥٠ بالمئة من قيمة الفاتورة الاسترشادية وليس من قيمة الفاتورة الحقيقية إلى المركزي، مع أن خزينة المركزي هي خزينة الدولة، والحكومة بمختلف أجهزتها وبغض النظر عن مقدار الدعم الفعلي الذي تقدمه للصناعيين والمصدرين والمستوردين، فهي تقدم – ولو كان بالحد الأدنى حالياً – الكهرباء والبنى التحتية وغيرهما، وهذا كله تتكلف عليه الحكومة بالقطع الأجنبي، لذا لا مبرر للهجوم على قرار تعهد إعادة قطع التصدير، ووصفه بأنه يسيء للعملية التصديرية، لأنه قرار مرهم إلى حد ما، ومهما كان تأثيره بسيطاً في ترميم القطع المستهلك، فإن ترميم جزء أفضل من الانقطاع التام.

ونقول إن تأثيره بسيط لأننا عندما نقول إن صادرات سورية عام ٢٠٢٠ كانت نحو ٨٠٠ مليون دولار، فإن تعهد إعادة قطع التصدير في أحسن أحواله ٤٠٠ مليون دولار ستدخل للخزينة خلال العام، وهي لا تكفي ثمن مشتقات نفطية لثلاثة أشهر!

لكن يجب أن يكون هناك نقاش حول الموضوع وتعديله بحيث ينسفيد منه قطاع صناعات محدد بنسبة كبيرة تبقى معه من القطع الأجنبي مقابل إعادة نسبة ضئيلة للمركزي كأن تكون النسبة ٢٠ بالمئة للمركزي و٨٠ بالمئة لهذا القطاع، علماً أنه تم تعديل القرار وسُمح للمصدر الصناعي الاستفادة ١٠٠ بالمئة من حصيلة صادراته، لكن بالطبع لا يجوز فتح الباب للجميع، لأن البلد بأمس الحاجة للقطع ولا يمكن التنازل عن هذا الأمر.

نقطتان إضافيتان فيما يخص هذا القرار تحدث عنهما محمد: الأولى روتين استصدار الأوراق وتنظيم التعهد، وهنا يرى أنه لا بد من تبسيط هذه العمليات عبر جلسات تشاور بين المركزي والقطاع الخاص للوصول إلى حل يرضي الطرفين ويخفف من الروتين.

أما النقطة الثانية التي تزعج قطاع الأعمال ويعترض عليها دائماً، فهي خسارة المصدرين عند تصريف الـ٥٠ بالمئة من القطع إلى الليرة، وهذه إشكالية لا بد من حلها من المركزي، خاصة أنه عندما أصدر قرار تعهد إعادة قطع التصدير ١٠٧١، كان يجري الحديث بأن التسعير سيتم بإضافة ٢٠ أو ٣٠ ليرة على السعر الموازي، وهذا ما قاله حاكم المصرف المركزي شخصياً.

هذا الأمر بحاجة إلى حل بحيث لا يخسر المصدر، لأنه لا يرى سعر الصرف ٩٩٠٠ ليرة كما هو في نشرة المركزي، وإنما كما هو في السوق الموازية، ويعتبر الفارق مهما كان بسيطاً خسارة له.

• تعهد إعادة قطع التصدير يرمم القطع الأجنبي ولو بشكل بسيط ولا يجوز إلغاؤه

مدير هيئة الإشراف على التأمين يبرر رفع بدلات التأمين بالتضخم وزيادة عدد الحوادث نتيجة قدم السيارات

عبد الهادي شباط

رفعت هيئة الإشراف على التأمين تعرفة التأمين الإلزامي على المركبات السياحية والباصات والشاحنات والآليات الزراعية والأشغال والدراجات الآلية والكهربائية على التوازي لزيادة تعويضات المتضررين من حوادث السير بنسبة ١٠٠ بالمئة اعتباراً من بداية الشهر القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد أن ارتفاع معدلات التضخم وعدد الحوادث نتيجة لتقادم المركبات والطرقات وعدم إجراء الإصلاحات والتأهيل اللازم وتدني قيم التعويضات أدت إلى إعادة النظر في التغطيات والتعويضات الخاصة بالتأمين الإلزامي على المركبات. إذ إن تأمين المسؤولية المدنية للمركبات (التأمين الإلزامي) يمثل خدمة إنسانية اجتماعية تسعى الهيئة إلى تعزيزها ووصولها بشتى الوسائل لمصلحة المتضررين من حوادث السير في وقتها المناسب، وكذلك الارتقاء بها وبصورة تقديمها لمصلحة مستخدمي الطريق سواء المتضررين أم سائقي المركبات من خلال الإشراف والتنسيق الدائم مع الاتحاد السوري لشركات التأمين.

وبين محمد أن فصل براءة الذمة المرورية عن بوليصة التأمين حقق خلال الشهر الماضي زيادة في معدلات التأمين على المركبات بواقع ١٠ بالمئة مقارنة مع الشهر الذي سبقه أو الشهر المماثل له من العام الماضي.

وكانت الهيئة نشرت على صفحتها الخاصة توضيحاً حول زيادة تعويضات المتضررين من حوادث السير بنسبة ١٠٠ بالمئة، وزيادة بدلات التأمين ٥٠ بالمئة.

وأضافت: بعد أن أضحت قيم التعويضات الممنوحة للمتضررين من حوادث السيارات غير ملبية للهدف منها، وبشكل خاص لتكاليف العلاج الطبي ولوليات الإقامة، بعد الحوادث وأضرارها مؤخراً، عدا عن المبلغ المنخفض لتعويض الوفاة للورثة الشرعيين، أقر مجلس إدارة الهيئة مضاعفة التعويضات للأضرار الجسدية الناتجة عن حوادث السيارات المؤمنة تأميناً إلزامياً بنسبة ١٠٠ بالمئة، ليُصبح تعويض الوفاة ١٠ ملايين ليرة لورثة المتوفى الشرعيين، ويصبح تعويض التكاليف الطبية ٣ ملايين ليرة.

وتمت تغطية هذه الزيادة من خلال تعديل بدلات التأمين السنوية بنسبة زيادة بحوالي ٥٠ بالمئة فقط كمثال يُصبح تأمين السيارة السياحية الخاصة سنوياً ٣٥ ألف ليرة عوضاً عن ٢٣ ألف ليرة، أي بزيادة ١٢ ألف ليرة سنوياً وباقي فئات المركبات وفق الجدول الخاص بالتعرفات الجديدة وذلك من بداية شهر آب ٢٠٢٣.

مشيرة إلى أنه رغم أهمية رفع تعويض الأضرار المادية للغير المتضرر من حادث السيارة، إلا أنه وضمن ترتيب الأولويات لدى الهيئة، فقد تم الاكتفاء حالياً بزيادة تعويضات الأضرار الجسدية بنسبة جيدة.

وعدا التأمين الإلزامي للسيارات، تؤكد الهيئة أهمية التأمين الشامل (التكميلي) للسيارات بالقيمة الكاملة لها، لضمان الحصول على تعويض كاف عن أضرار السيارة ذاتها، إذ تعمل الهيئة على تحسين وصول الخدمة التأمينية بأقل كلفة ممكنة، وهو ما تم على سبيل المثال مؤخراً، من خلال زيادة تعويضات حوادث السيارات بنسبة ١٠٠ بالمئة خلال عام ٢٠٢١ دون رفع البدلات حينها، ومعاودة رفع التعويضات الآن بنسبة ١٠٠ بالمئة مقابل تعديل البدلات بنسبة ٥٠ بالمئة فقط.

كذلك إنهاء الربط بين تأمين السيارات وبراءة الذمة، ما وفر كلفاً مالية جيدة على المواطن عدا عن توفير الجهد والوقت، وإنهاء الازدحام في مراكز التأمين من خلال تفعيل مراكز الأرياف وضواحي المدن، وأدى ذلك إلى زيادة حوالي ١٠ بالمئة في عدد السيارات المؤمنة وأن الهيئة تسعى لتعزيز استفادة المواطنين من الخدمات التأمينية، من خلال التواصل مع: الهيئة، الاتحاد السوري لشركات التأمين، المؤسسة العامة السورية للتأمين وكل شركات التأمين الخاصة المُدرجة ببيانات التواصل معها على صفحة الهيئة.

لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

التعليم والذكاء الاصطناعي

بقلم: طلال أبو غزالة

مع بدء انتشار الذكاء الاصطناعي التوليدي في جميع أنحاء العالم يحتاج قطاع التعليم إلى أكبر قدر من التطوير حتى يتمكن من مواكبة هذا التطور التكنولوجي.

لسوء الحظ، كان قطاع التعليم متأخراً كثيراً عن القطاعات الأخرى، وغير قادر على التعامل بشكل ملائم مع التقنيات التي تمكّن الطلاب من تولّي مسؤولية تعلمهم.

نظراً لطبيعة الإنترنت المنتشر في كل مكان والمتاح على مدار الساعة من خلال الهواتف الذكية والأجهزة الأخرى، فمن المرجح أن يكون اطلاع الطلاب على الحقائق والأرقام أكثر من معلميهم. فمنذ عقود وأنا أقول إن دور معلمينا يحتاج إلى التحول من كونهم معلمين تقليديين إلى موجهين للتكنولوجيا، من أجل تزويد أجيالنا القادمة بالمهارات اللازمة لاستخدام هذه التقنيات لمصلحتهم.

لقد تم تصميم نظام التعليم التقليدي ليلائم البيئة الاقتصادية القديمة، وعلى الرغم من أنه يمتلك العديد من العناصر الجيدة، إلا أنه يجب تحديثه لتقييم الابتكارات التكنولوجية الجديدة بحيث يتم تحويل طلابنا إلى عاملي معرفة مسلحين بالمهارات الرقمية المطلوبة في مكان العمل.

نحن بحاجة إلى سد فجوة المهارات الرقمية وتمكين طلابنا بالمعرفة الرقمية القيمة، وإن لم نفعل ذلك، سنجد أنهم استُبدلوا بسرعة بالعاملين الذين يمتلكون هذه المهارات.

يجب أن يبدأ اكتساب هذه المهارات بقطاع التعليم الذي يجب تحديثه وتطويره حتى يصبح قادراً على تقييمهم بشكل مناسب وبطرق لا تقوض عملية التعليم. إذا كانت أساليب التقييم الحالية لدينا غير كافية، يجب ألا نلقي اللوم على الطلاب عندما يستخدمون هذه التقنيات لمصلحتهم لإكمال أعمالهم الدرسية. بدلاً من ذلك، يجب أن نتأمل ونطور أساليب التقييم التي تعمل في العصر الحديث.

هناك بصيص من الضوء في نهاية النفق وأود أن أشارك مجموعة من أفضل الجامعات في المملكة المتحدة، مجموعة راسل، بمعالجة هذه المسألة، وهو أمر مشجع وبعد تحركاً في الاتجاه الصحيح. فبدلاً من حظر هذه التكنولوجيا، الأمر الذي قد يكون غير مجد، لقد طوروا بعض الإرشادات لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم بحيث يصبح جزءاً من عملية التعلم بطريقة آمنة وأخلاقية. تغطي المبادئ التوجيهية خمسة مبادئ وهي:

دعم الطلاب والموظفين ليصبحوا على اطلاع بالذكاء الاصطناعي.

تجهيز الموظفين لدعم الطلاب في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدية.

تكييف التدريس والتقييم لدمج الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي التوليدي وضمان المساواة في الوصول لهذه التكنولوجيا.

ضمان الحفاظ على الصرامة الأكاديمية والنزاهة.

العمل بشكل تعاوني لمشاركة أفضل الممارسات في حين تتطور التكنولوجيا.

يأتي هذا في الوقت المناسب حيث تتصارع وزارات التعليم في جميع أنحاء العالم مع كيفية التعامل مع الذكاء الاصطناعي في الأوساط الأكاديمية. قد لا يكون نموذج المملكة المتحدة مثالياً، لكنه بالتأكيد خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح.

بعد أن كنت رئيساً لتحالف الأمم المتحدة العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية (UNGAID)، أرى أن هذه فرصة لنا لإعادة التفكير في كيفية تقييم الطلاب وتحسين تعلمهم وكذلك نقل مهارات الذكاء الاصطناعي القيمة إليهم ومساعدتهم على تولي مسؤولية تعلمهم. منذ بعض الوقت، كانت هناك فجوة واسعة بين المهارات التي يتم تدريسها وتلك المطلوبة في مكان العمل. ومع حلول الذكاء الاصطناعي، من المقرر أن تتسع هذه الفجوة.

من خلال إعادة تأهيل المعلمين بالإضافة إلى توفير التدريب والتعليم المبكر للطلاب بالذكاء الاصطناعي، يمكننا إعداد الأجيال القادمة بتعليم شامل ليصبحوا قوة عاملة ديناميكية يتم تمكينها لمواجهة تحديات المستقبل، والمساهمة في المجتمع وأماكن عملهم بمجموعة حديثة من مهارات الذكاء الاصطناعي.

هذه لحظة من الزمن يجب أن نستفيد منها ومستقبل نحتاج لاحتضانه. كما أنه يوفر فرصة لبناء أنظمة تعليمية.